مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تأثير التعليم على التنمية الاقتصادية في تركيا

نجاتي يلماز

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

ترجمة: يوسف علاء عباس

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

تأثير التعليم على التنمية الاقتصادية في تركيا

نجاتي يلماز *

تتشكل بنية ومحتوى نظام التعليم في تركيا من خلال العوامل التي تُنظم نظام التعليم الوطني، هذه العوامل هي أفكار وآراء أتاتورك حول التعليم، وهي الدستور والقانون الأساسي للتعليم الوطني وخطط التنمية والبرامج الحكومية.

التنمية الاقتصادية هي العمود الفقري لتركيا حرة ومستقلة، ودائما أقوى وأكثر ازدهاراً.

مصطفى كمال أتاتورك:

تركيا، التي تعدُّ من بين البلدان النامية (البلدان ذات الدخل المنخفض وفقاً لتصنيف البنك الدولي) ذات النمو السكاني السريع من حيث هيكلها الديموغرافي، لديها سكان شباب من حيث موارد القوى العاملة التي يتطلبها الهيكل الاقتصادي. وفقاً لنتائج نظام تسجيل السكان، حتى نهاية عام 2020، بلغ إجمالي عدد سكان تركيا (83.614.036) نسمة، بينما بلغ عدد السكان الشباب في الفئة العمرية 24-15 عاماً (12.893.750) نسمة. يشكل الشباب (15.4٪) من مجموع السكان. لوحظ أن معدل السكان الشباب في تركيا بنسبة (15.4٪) أعلى من معدل السكان الشباب في 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. ويعتمد التقييم الفعّال للقوة الكامنة لهذه الفئة من الشباب في التنمية على الأهمية التي يجب إعطاؤها للتعليم.

التغييرات في نظام وهيكل التعليم التركي:

تعتبر مراحل وخصائص وهيكل نظام التعليم التركي في غاية الأهمية من حيث تحديد تأثير التعليم على التنمية الاقتصادية، في العهد العثماني كانت هناك مؤسسات تعليمية وتدريبية مختلفة، التعليم الثانوي كان مثل إعدادي وسلطاني، ومؤسسات التعليم الابتدائي كانت مثل الابتدائي، ودار الفنون، والمدارس العسكرية، والمدارس الدينية، والمدارس الابتدائية، كانت هناك مؤسسات تعليمية وتدريبية مختلفة مثل مدارس الأقليات والمدارس الأجنبية ومدارس التنظيمات التي تم إنشاؤها لاحقاً. نظراً لأن كل مؤسسة تقدم تعليماً وتدريباً مختلفاً ولا توجد جنسية في التعليم والتدريب، فقد تم سن قانون توحيد التعليم رقم (43) في 3 /مارس / 1924. بموجب هذا القانون تم ربط

* باحث.

مؤسسات التعليم والتدريب التركية بوزارة التربية الوطنية، لذلك تم تنفيذ الشؤون التعليمية من مصدر واحد، وتم اتخاذ خطوة مهمة نحو مبدأ العلمانية في التعليم بإغلاق المدارس الأساسية الدينية.

من أهم الابتكارات في مجال التعليم منذ قيام الجمهورية عام 1928 هي ثورة الأبجدية. في السنوات الأولى للجمهورية، انخفض معدل الأُميين الذين كانوا قد تجاوزوا (90٪) من مجموع السكان مع الثورة الأبجدية انخفضت هذه النسبة اليوم إلى أقل من (3٪). ومن الابتكارات الأخرى أُنشئت دور عامة وغرف عامة لغرض تعليم الكبار، كما تم اتخاذ خطوات مهمة في مجال التعليم العالي. تم تغيير اسم دار الفنون في إسطنبول إلى جامعة اسطنبول وأُعيد تنظيمها في عام 1933. في الأربعينيات من القرن الماضي، تم إنشاء جامعة اسطنبول التقنية وجامعة أنقرة. تطور مهم آخر كان إنشاء المعاهد القروية، تهدف المعاهد القروية إلى استخدام التعليم كأداة في تنمية القرى.

تأسست المعاهد القروية في عام 1940؛ لأن (90٪) من السكان في القرى فوق سن السادسة كانوا أميين؛ لأن القرى بعيدة عن المركز لذلك معدومة الفرص من الصحة والنظافة والتنمية. لقد أحدثت هذه المؤسسات تغييرات كبيرة في البنية الاجتماعية والاقتصادية للقرى. يرجع تاريخ أول منهج رسمي للمعاهد إلى عام 1943، وكانوا يدرسون لمدة (5) سنوات بعد المدرسة الابتدائية. كان للمعاهد القروية تأثيرات اقتصادية وثقافية واجتماعية مباشرة وغير مباشرة على بيئتها، لقد جلبوا أساليب إنتاج ومنتجات جديدة إلى أماكنهم ولعبوا دوراً مهماً في تنمية القرية من خلال توفير فرص السوق.

يجتمع المجلس الوطني للتعليم في سنوات معينة من أجل تحديد المشكلات التربوية وإنضاج النظام. في عام 1930 تم عقد أول مجلس وطني للتعليم، وجميع مجالس التعليم لها أهمية كبيرة من حيث تفعيل نظام التعليم ومناقشة المشكلات ووضع مقترحات الحلول.

وطبقاً للقانون الأساسي للتربية الوطنية رقم 1739، ينقسم هيكل نظام التعليم الوطني إلى قسمين رئيسين هما التعليم الرسمي وغير الرسمي، ويشمل التعليم الرسمي النظام المدرسي. ومدارس التعليم النظامي تتكون من أربع مراحل: مرحلة ما قبل المدرسة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي. من ناحية أخرى، يتمثل التعليم غير الرسمي في توفير التعليم والتدريب للمواطنين الذين لم يلتحقوا مطلقاً بنظام التعليم الرسمي أو الذين هم في أي مرحلة من مراحل التعليم الرسمي أو الذين تركوا الدراسة، وتوفير التعليم والتدريب في مختلف المجالات اللازمة إلى جانب أو خارج التعليم

الرسمي، وضمان تربية وتعليم الأفراد بما يتماشى مع أغراض معينة.

تحليل وضع التعليم في تركيا:

في تحديد مستوى التنمية الاقتصادية، معدل معرفة القراءة والكتابة يعكس هيكل التعليم الحالي، والتطورات في التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي، والتعليم المهني والتقني، ومعدل الالتحاق بالمدارس، وحصة التعليم في الناتج القومي الإجمالي (GSMH) وحصة التعليم في الميزانية لديها نسبة دور مهم. هذه المؤشرات مهمة ليست فقط للتنمية، ولكن أيضاً من حيث تحقيق مستوى من التنمية يتماشى مع المعايير العالمية على الساحة الدولية.

من أهم مشكلات تركيا ارتفاع معدل النمو السكاني، بينما بلغ معدل النمو السكاني السنوي (5.5) بالألف عام 2020، وأصبح (12.7) بالألف عام 2021. أهم مشكلة جلبها الاقتصاد التركي من خلال متوسط معدل النمو السكاني السنوي الذي يزيد عن (1٪)، هي أن كل زيادة سكانية تؤثر على مستوى التعليم ونوعية السكان الحاليين بشكل سلبي من خلال تضييق الفرص التعليمية.

حوالي نصف سكان تركيا تقل أعمارهم عن (30) عاماً، وعلى الرغم من هذا التركّز السكاني الشبابي في تركيا، فإن السكان في الدول الغربية (مثل ألمانيا وفرنسا وإنجلترا) يتركزون في الأعمار الأكبر. ويمكن القول، إن تركيا ستتمتع بميزة كبيرة من حيث العامل البشري إذا تم رفع السكان الشباب المعنيين إلى مستوى تعليمي عالٍ ومؤهل وتمّ التخطيط للقوى العاملة والتعليم الفعّال.

الفئة العمرية (6–24)، والتي تعتبر سن التعليم العام، لديها أعلى حصة في توزيع الفئات العمرية من إجمالي السكان في تركيا. من المهم توعية الشباب في سن التعليم العام، الذين يشكلون نسبة كبيرة من إجمالي السكان في مناطق مناسبة للاحتياجات القطّاعية والطلب الاقتصادي.

معدلات الالتحاق بالمدارس حسب مستويات التعليم:

	مرحلة ما قبل المدرسة	تعليم ابتدائي	التعليم الثانوي			التعليم العالي
			عام	مهني / فني	المجموع	
1996–1997	8.9	88.9	30.8	23.9	54.7	22.4
2004–2005	15.2	95.7	38.8	22	60.8	39.9
2020–2021	56.89	93.93	51.16	36.76	87.93	44.4

المصدر: http://www.dpt.gov.tr/

عندما يتم فحص معدلات التعليم في تركيا الواردة في الجدول، يوضح في العام الدراسي 2004–2005، إن نسبة (15.2٪) للتعليم قبل الابتدائي، و(95.7٪) للتعليم الابتدائي، و(60.8٪) للتعليم الثانوي (التعليم الثانوي العام 38.8٪ + التعليم الثانوي المهني والفني 22٪)، التعليم العالي (39.9٪) «نظامي» التعليم العالي (26,5٪). عند فحص هذه المعدلات يتبين أن هناك تحسناً كبيراً في معدلات التعليم في تركيا مقارنةً بالعام الدراسي 1996–1997.

لا يزال انخفاض نسبة التعليم المهني والتقني في التعليم الثانوي يمثل مشكلة مهمة، كونه عضواً في عمليات التكامل مثل الاتحاد الأوروبي، يعدُّ التعليم المهني والتقني مهماً للغاية من حيث ضمان التصنيع والتقدم التكنولوجي والقدرة على التنافس مع المنتجات الصناعية للبلدان المتقدمة وغيرها. عندما يتم تقييم نظام التعليم الوطني التركي من حيث التعليم المهني والتقني، يتضح أن أحد أهم مشكلات سوق العمل التركي هو نقص القوى العاملة المؤهلة.

من ناحية أخرى، لوحظ أن الطلب على التعليم العالي مستمر في الزيادة. نظراً لأن الظروف الحالية لم تتغير بنفس القدر في مواجهة الزيادة في عدد الطلاب في التعليم العالي، فهناك مشكلة تأهيل في التعليم العالي.

تعتبر حصة قطّاع التعليم في الناتج القومي الإجمالي مهمة من حيث إظهار مدى الأهمية التي تُعطى للتعليم. حصة قطّاع التعليم في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا كانت (2.86٪) عام 1970، (4.4٪) عام 1971، (4.36٪) عام 1972. كانت حوالي (3٪) في 1973–

1977، وحوالي (2٪) في السنوات التالية. وارتفع إلى (3.32٪) في عام 1983، وانخفض إلى (2.49٪) في عام 1984. استمرت حصة التعليم في الناتج القومي الإجمالي في الانخفاض في السنوات (1985-1986-1987). وفي (2004-2005-2006) كانت (4٪) و(3.9٪) و(3.7٪) على التوالي. وفي عام 2018، بلغت الحصة المخصصة للتعليم (3.8٪). أما في البلدان المتقدمة المعدل هو (5٪) أو أكثر.

تُعرَّف التنمية البشرية بأنها عملية زيادة خيارات الناس، وهي تشير إلى حياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة وتوفير الظروف اللازمة لمستوى معيشي جيد. حتى إذا كان الناتج القومي الإجمالي لدولة ما مرتفعاً وظلّ وضعها التعليمي عند مستوى منخفض، يصبح من الصعب القول إن هذا البلد بلد متقدم.

تحتل تركيا المرتبة 82 (OECD) (في تصنيف مؤشر التنمية البشرية بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). من الواضح أن البلدان التي تعلق أهمية أكبر على التعليم مقارنة بالمتوسط العالمي يمكن أن تظهر تقدماً إنمائيًا أعلى، في حين أن البلدان ذات المستويات التعليمية المنخفضة لا يمكنها التطور؛ ونتيجة لذلك، تحتل مرتبة أدنى في توزيع الدخل العالمي. لهذا السبب من الضروري تحويل المزيد من الموارد إلى التعليم واعتماد فكرة أنه استثمار.

ما تأثير التعليم على التنمية الاقتصادية في تركيا؟

أُجريت إحدى الدراسات عن تركيا بواسطة (Necla Çömlekçi 1971) بحث Çömlekçi)) العلاقة بين استثمارات التعليم ودخل الفرد في الفترة 1948-1965. وبحسب التحليل هناك علاقة مفهومة وقوية بين استثمارات التعليم ودخل الفرد. وتم تحليل نفقات التعليم للفترة 1960-1972 من قبل (محمود آدم) وتوصلت النتائج أنه لا توجد معايير لتخصيص الأموال لقطّاع التعليم وخاصة الجامعات والدوائر التعليمية بوزارة التربية الوطنية، وهذا الوضع يُثير شكوكاً جدية حول ترك التعليم كماً ونوعاً للصدفة، ومدى تحقيق الأهداف التعليمية المحددة في الخطط.

في دراسة أخرى، تم حساب تأثير التعليم على الدخل من خلال مراعاة معدلات الالتحاق بالمدارس وأرقام الناتج القومي الإجمالي للفترتين (1959-1960) و(1973-1974). ختاما: وجد أن هناك علاقة عالية جداً بين التعليم والدخل. ويلاحظ أن هذه العلاقة بين التعليم والدخل

هي في أدنى مستوى في المدرسة الابتدائية وأعلى مستوى في المدرسة الثانوية. يتم حساب تأثير التعليم على الدخل في المدرسة الثانوية والتعليم العالي بنفس الطريقة تقريباً. Unay ،1982)).

نلخص أدناه نتائج دراسة أخرى حول تأثير التعليم على التنمية الاقتصادية في تركيا.

تم استخدام متغيرات BBDG (دخل الفرد)، ومعدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، والناتج القومي الإجمالي ونفقات التعليم العام في التحليلات. حيث توضح العلاقة بين المتغيرات وتأثير معدلات الدراسة على دخل الفرد.

حسب نتائج البحث. زيادة بنسبة (10٪) في الالتحاق بالمدارس الابتدائية تزيد دخل الفرد بنسبة (20٪). (68٪) من الزيادة في دخل الفرد تُفسر من خلال الزيادة في معدل الالتحاق. وتؤدي زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة بنسبة (10٪) إلى زيادة دخل الفرد بنسبة (6٪). تشير التقديرات إلى أن زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني بنسبة (10٪) تزيد من دخل الفرد بنسبة (6٪). تم تقدير التغيير بنسبة (10٪) في متغير إجمالي الالتحاق بالمدارس الثانوية ليؤثر على دخل الفرد بنسبة (6 ٪). في حين أن زيادة معدل الالتحاق بالتعليم العالي بنسبة (10٪) تزيد من دخل الفرد بنحو (6٪)، فإن الزيادة بنسبة (10٪) في معدل الالتحاق بالتعليم العالي في فترة ما قبل 1980، تؤثر على دخل الفرد بنسبة (6٪)، وفي فترة ما بعد 1980، وتقدير تغير بنسبة (10٪) في التعليم العالي يؤثر معدل التسجيل على دخل الفرد بحوالي (3٪). هذا المعدل أقل من تأثير معدل الالتحاق بالتعليم العالي قبل عام 1980 على دخل الفرد.

تشير التقديرات إلى أن مساهمة الناتج القومي الإجمالي في التعليم أقل من مساهمة التعليم في الناتج القومي الإجمالي. تقرر أن زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة (10٪) تزيد الناتج القومي الإجمالي بنسبة (10.4٪). وتشير التقديرات إلى أن زيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة (10٪) تؤدي إلى زيادة بنسبة (9٪) في نفقات التعليم.

وفقاً للنتائج، تبلغ مساهمة إجمالي التعليم في دخل الفرد (69.21٪. (بلغت مساهمة معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في دخل الفرد 6.7) ٪) ، وبلغت مساهمة الالتحاق بالمدارس الثانوية (76.4٪) ، وبلغت مساهمة الالتحاق بالتعليم العالي (16.9٪). وبعبارة أخرى، يتبين أن (6.7٪) من التغييرات في دخل الفرد بالتعليم الابتدائي، و(76.4٪) بالتعليم الثانوي، و(16.9٪) من خلال معدل الالتحاق بالتعليم العالي. يُلاحظ أن تأثير التعليم الثانوي على دخل

الفرد أعلى من مستويات التعليم الأخرى.

من أجل تحديد تأثير التعليم على التنمية الاقتصادية، لا يكفي فحص متغيرات الدخل الفرد والناتج القومي الإجمالي. ويمكن أن يكشف تحليل الموضوع عن نتائج أكثر موضوعية من حيث العوامل الأخرى التي تحدد التطور.

في دراسة لكشف كيف وفي أي اتجاه تأثير التعليم على التنمية الاقتصادية في تركيا، وقد استُنتج أن التعليم الثانوي أكثر فعالية في زيادة الدخل الفرد مقارنةً بمستويات التعليم الأخرى، وأن مساهمة التعليم في الناتج القومي الإجمالي أعلى من مساهمة الناتج القومي الإجمالي في التعليم. وهذا يؤكد وجهة النظر القائلة بأن الاستثمار في التعليم كعنصر رأس مال بشري سيعجّل النمو الاقتصادي.

وفقاً لنتائج دراسة أجراها التركمان، وجد أن ما يقرب من (31) في المائة من متوسط النمو في الفترة 1980-1999، يرجع إلى زيادة رأس المال البشري. وتظهر هذه النتيجة أنه يجب على تركيا إعطاء الأولوية للتعليم ضمن عوامل الإنتاج من أجل نمو اقتصادي مُستدام.

العلاقة بين الحالة التعليمية والدخل

حالة التعليم	متوسط الدخل (%)
أمي	2.91
متعلم ولكن لم يكمل المدرسة	3.15
مدرسة ابتدائية	38.37
المدرسة المتوسطة	10.32
المدرسة الثانوية	16.97
التعليم الثانوي المعادل للمدرسة الثانوية المهنية	4.86
المدارس العليا والكلية	19.64

المصدر: معهد الإحصاء التركي، الكتاب الإحصائي السنوي لتركيا.

عندما يتم فحص الجدول، من المفهوم أن مستوى دخل الفرد يزداد مع زيادة مستوى التعليم. النقطة اللافتة للنظر في الرسم البياني هي أن خريجي المدارس الابتدائية يحصلون على معظم دخل الدولة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد خريجي المدارس الابتدائية.

النتائج:

يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية في تركيا:

- كشفت العديد من الدراسات حول التعليم والمستوى الذي وصلت إليه الدول المتقدمة اليوم أن التعليم عامل فعّال في التنمية الاقتصادية. التعليم، الذي يعتبر أهم استثمار من بين الاستثمارات التي يجب القيام بها لزيادة جودة الإنسان، له تأثير بالغ الأهمية على النمو الاقتصادي، والتطورات في الهيكل الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي يحدد التنمية والتطور التكنولوجي والقدرة التنافسية على الساحة الدولية والوصول إلى مستوى مُعين من التنمية.

- تشير الدراسات إلى أنه لا يؤثر كل مستوى من مستويات التعليم على التنمية بنفس المعدل، وأن التعليم الثانوي له تأثير أكبر على دخل الفرد في تركيا. ومن بين تلك الأسباب يُعتبر أن التعليم الثانوي يجتذب أعلى طلب من حيث العمالة المتوسطة التي يحتاجها الاقتصاد حسب القطّاعات وأن التعليم العالي يفتقر إلى الجودة المطلوبة.

- يعتبر أن معظم أوجه القصور في قطّاع التعليم في تركيا ناتجة عن المشكلات الناشئة عن نظام التعليم وتمويل التعليم، حيث أن السياسات الاقتصادية المطبقة حتى اليوم لا تشمل التعليم ضمن الأولويات الرئيسة.

اقتراحات:

في سياق هذه النتائج، توصياتي الأساسية هي:

• يجب إعطاء الأولوية للتعليم في استخدام الموارد الموجودة في تركيا. يؤدي التنسيق غير الكافي للتخطيط التربوي والتنمية الصناعية إلى نقص في القوى العاملة المؤهلة. في هذه الحالة، يجب تطوير سياسات التعليم المهني والتقني لتلبية الطلب الاقتصادي ويجب القضاء على أوجه القصور.

• جودة التعليم لا تقل أهمية عن الكمية. يجب تطوير مؤسسات التعليم العالي خاصة من حيث التأهيل والتنمية، كونها عضواً في التكامل الدولي وضمان مستوى التنمية.

• بالنظر إلى أن جزءاً كبيراً من إجمالي سكان تركيا هم من الشباب وفي سن التعليم العام ، وأن مورد رأس المال البشري المعني يتمتع بميزة نسبية في التنمية والساحة الدولية، يجب تحديد أولويات الاقتصاد الوطني بطريقة لتطوير هذا المورد.

• لا يجب إجراء التغييرات والابتكارات في نظام التعليم التركي من خلال البرامج الحكومية قصيرة المدى، بل يجب مناقشتها في مجالس التربية الوطنية في ضوء البحث العلمي ومن خلال التربويين المتخصصين في العلوم التربوية.

المصادر:

- Adem, Mahmut. Türk Eğitiminin Ekonomik Politikası. Ankara, 1977.
- Akyüz, Yahya. Türk Eğitim Tarihi. (Başlangıçtan 1988'e), Ankara: A.Ü.E.B.F. Yayını, No: 160,
- http://www.dpt.gov.tr/
- http://www.meb.gov.tr/
- http://www.tuik.gov.tr/
- Çömlekçi, Necla. Türkiye'nin İktisadi Kalkınmasında Eğitimin Rolü. Eskişehir: E.T.İ.A. Yayın No: 85/45, 1971.
- Ereş, F. Eğitimin Sosyal Faydaları: Türkiye-AB Karşılaştırması. Milli Eğitim Dergisi, 167. Millî Eğitim Bakanlığı Yayımlar Dairesi Başkanlığı, 2005.
- Friedrich Ebert Vakfi. Türkiye'de Mesleki Teknik Eğitim ve Sorunları. (Toplantı Notları), Yayına Hazırlayan: Mustafa Sönmez, İstanbul, 1990.
- Hoşgörür, Vural. "Ekonomik ve Sosyal Kalkınmada Eğitim", http://efdergi.yyu.edu.tr, 2006.
- Kaya, Yahya Kemal. İnsan Yetiştirme Düzenimiz. Ankara, 1989.
- Türkmen, F. Eğitimin Ekonomik ve Sosyal Faydaları

ve Türkiye'de Eğitim Ekonomik Büyüme İlişkisinin Araştırılması. Ankara: DPT Yayınları, No:2655,2002.

- TÜİK, Türkiye İstatistik Yıllığı. 2005.
- Unay, Cafer. Eğitimin Ekonomik Kalkınma Üzerindeki Etkileri, İstanbul, 1982.

المصدر:

https//:strasam.org/kultur-sanat-ve-egitim/egitim-ve-ogretim/turkiyede-egitimin-ekonomik-kalkinmaya-etkisi-1213